



PROVISIONAL

A/35/PV.85
10 December 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الاثنين ، ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد فون فيخمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

— نعي وتأمين ثمانية من العاملين بالأمم المتحدة

— سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٨] (تابع)
(أ) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services , room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من

المحضر .

80-62505/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥نعي وتأيين ثمانية من العاملين بالأمم المتحدة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل البدء بجداول الاعمال ، أعطي الكلمة للأمين

العام .

الأمين العام (الكلمة بالانكليزية) : لقد علمت ببالغ الحزن بالحداد المفجع الذي

راح ضحيته ثمانية من زملائنا في تنزانيا ، في حادث سقوط طائرة يوم الجمعة ٥ كانون الأول / ديسمبر . وهم السيد ك . ك أبياد والممثل المقيم في تنزانيا لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والسيد ه . م كاسباري مساعد الممثل المقيم وزوجته السيدة كاسباري ، والسيد هن تشي شن ، والسيد جويليت مفورو من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والسيد ايفا ، والسيد بويكولينين والسيد بالدوين من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) .

ولقد عبرت عن عميق تعاطفي لأسر الضحايا وكذلك لمدبر برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والمدبر العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، لفقد هؤلاء الموظفين المدنيين الدوليين . انها خسارة كبرى لمكتب الأمين العام لأن السيد ميخائيل كسباري ، كان قبل تعيينه في تنزانيا ، من العاملين المحترمين والمحبوبين في مكثي التنفيذ .

ان هذه الفاجعة المؤثرة تذكرنا بالأنشطة الهامة التي يضطلع بها كثير من زملائنا في

جميع انحاء العالم .

ان قلوبنا مع الأسر المصابة ، التي نشاطرها احزانها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أضم صوتي الى البيان الذي أدلى به

الأمين العام ، وباسم الجمعية العامة أود أن أعبر عن عميق تعازينا لأسر ضحايا هذه المأساة ، الذين توفوا اثناء عملهم في خدمة الأمم المتحدة .

انني أدعو الممثلين للوقوف د قيقة صمت للصلاة أو التأمل حدادا على أرواح اولئك الذين

بدلوا أرواحهم في خدمة المنظمة .

(وقف الممثلون د قيقة صمت) .

مواصلة نظر البند ٢٨ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

(أ) مشاريع القرارات (A/35/L.13 الى A/35/L.28 ، A/35/L.32 ، A/35/L.33) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تواصل الجمعية الآن نظر البند ٢٨ من جدول الأعمال ، " سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا " . ولقد انتهت المناقشة بشأن هذا البند فى الجلسة العامة الرابعة والستين فى ١٧ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٠ على أن تقدم مشاريع القرارات فى تاريخ لاحق .

وقبل اعطاء الكلمة لمقدمي مشاريع القرارات ، أود أن أعلن أن البلدان التالية أصبحت

متبنية لمشاريع القرارات حسب التفصيل التالى : انضمت الى مشروع القرار A/35/L.13 كل من اندونيسيا ، وايران ، ونيبال ، والفلبين ، وقطر ، ورواندا ، وسرى لانكا ، وجامايكا . والى مشروع القرار A/35/L.14 بلغاريا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، واندونيسيا ، وايران ، ونيبال ، والفلبين ، وبولندا ، وقطر . والى مشروع القرار A/35/L.15 انضمت بلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهنغاريا ، واندونيسيا ، وايران ، والمغرب ، ونيبال ، والفلبين ، وقطر ، ورواندا ، وتوفو ، وجامايكا . والى مشروع القرار A/35/L.16 بنغلاديش ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهنغاريا ، واندونيسيا ، وايران ، والمغرب ، ونيبال ، والفلبين ، وقطر ، ورومانيا ، ورواندا ، وسرى لانكا ، وتوفو ، وجامايكا . والى مشروع القرار A/35/L.17 انضمت بنغلاديش ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، واندونيسيا ، وايران ، والمغرب ، ونيبال ، وقطر ، ورواندا ، وسرى لانكا ، وتوفو ، وجامايكا .

وانضمت الى مشروع القرار A/35/L.18 بنغلاديش ، وبلغاريا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهنغاريا ، واندونيسيا ، وايران ، والمغرب ، ونيبال ، والفلبين ، وقطر ، ورواندا ، وتوغو ، وجامايكا . والى مشروع القرار A/35/L.19 انضمت بنغلاديش ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهنغاريا ، واندونيسيا ، وايران ، والمغرب ، ونيبال ، والفلبين ، وقطر ، ورومانيا ، ورواندا ، وسرى لانكا ، وتوغو ، وجامايكا . والى A/35/L.20 بنغلاديش ، وبلغاريا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، واندونيسيا ، وايران ، والمغرب ، وقطر ، وسرى لانكا ، وتوغو . والى A/35/L.21 بنغلاديش ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهنغاريا ، واندونيسيا ، وايران ، والمغرب ، ونيبال ، والفلبين ، وقطر ، ورومانيا ، ورواندا ، وسرى لانكا ، وتوغو ، وجامايكا . والى مشروع القرار A/35/L.22 انضمت بنغلاديش ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، واندونيسيا ، وايران ، والمغرب ، ونيبال ، والفلبين ، وقطر ، ورومانيا ، ورواندا ، وسرى لانكا ، وتوغو ، وجامايكا . والى A/35/L.23 انضمت بنغلاديش ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهنغاريا ، واندونيسيا ، وايران ، والمغرب ، ونيبال ، والفلبين ، وبولندا ، وقطر ، ورومانيا ، ورواندا ، وسرى لانكا ، وتوغو ، وجامايكا . والى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.24 انضمت بنغلاديش ، واندونيسيا ، وايران ، والمغرب ، ونيبال ، والفلبين ، وقطر ، ورومانيا ، ورواندا ، وتوغو ، وجامايكا . والى A/35/L.25 بنغلاديش ، واندونيسيا ، وايران ، والمغرب ، ونيبال ، وقطر ، ورواندا ، وسرى لانكا ، وسورينام ، وتوغو ، وجامايكا . والى A/35/L.26 بنغلاديش ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهنغاريا ، واندونيسيا ، وايران ، والمغرب ، ونيبال ، والفلبين ، وبولندا ، وقطر ، ورومانيا ، ورواندا ، وسرى لانكا ، وتوغو ، وجامايكا . والى A/35/L.27 بنغلاديش ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهنغاريا ، واندونيسيا ، وايران ، والمغرب ، ونيبال ، والفلبين ، وقطر ، ورومانيا ، ورواندا ، وسرى لانكا ، وتوغو ، وجامايكا . والى A/35/L.28 بنغلاديش ، واندونيسيا ، وايران ، والمغرب ، ونيبال ، والفلبين ، وقطر ، ورومانيا ، ورواندا ، وتوغو ، والى A/35/L.32 بنين ، ومصر ، والهند ، واندونيسيا ، وايرلندا ، ونيبال ،

ونيوزيلندا ، والفلبين ، ورومانيا ، ورواندا ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وجامايكا . والى A/35/L.33 بنن ، واندونيسيا ، ونيبال ، ورواندا ، وجامايكا . أعطيت الكلمة الآن للسيد ممثل سيراليون لتقدم مشروع القرار A/35/L.13 .

السيد كوروما (سيراليون) (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروع القرار A/35/L.13 الذى طلب مني أن أقدمه نيابة عن الـ ٤٦ دولة ، من كافة أرجاء العالم - في أوروبا ، وآسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية - انما هو تتويج للمناقشة المضمنة حول سياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا ، التي دارت هنا منذ ثلاثة اسابيع مضت . لقد بينت المناقشة طبيعة ونطاق الخطر المتزايد الذى يشكله نظام الفصل العنصرى بالنسبة للحفاظ على السلم العالمى والأمن في افريقيا . وأمام تفاقم مثل هذا الخطر ، فان مسؤولية الأمم المتحدة ، وبالطبع المجتمع الدولى ، نحو الشعب المقهور في جنوب افريقيا ، وحركة تحريره الوطنى وأيضاً البلدان الافريقية المجاورة ، انما تصبح أكثر الحاحاً .

ان الفصل العنصرى وهو سياسات وممارسات العزل العنصرى والتمييز العنصرى ، التي يمارسها حكم الأقلية العنصرية بجنوب افريقيا ، بهدف اقامة وتوطيد سيطرة مجموعة عرقية على المجموعات الأخرى ، وقهرها بشكل منتظم - انما هو واضح على نحو لا يحتاج لمزيد من التعريف . وانني سوف أؤكد على السمات البارزة لهذا المشروع ، لكي أوضح ضرورة القيام بعمل لوقف هذا الخطر المتجسد - في الفصل العنصرى - والذى يشكل استمراره تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين .

ان ممارسة الفصل العنصرى من جانب نظام بريتوريا ، انما تشكل انكاراً تاماً للحقوق الإنسانية الرئيسية لعشرين مليوناً من السكان الأصليين في جنوب افريقيا . ان مثل هذه الانتهاكات الصارخة انما تتطلب من هذه المنظمة التي تعنى الحارس والمناصر لحقوق الانسان ، وبالقوة من المجتمع الدولى بأكمله ، النهوض بمسؤوليته ازاء الشعب المقهور في جنوب افريقيا ، وعن طريق مشروع هذا القرار ، فان هذه الجمعية تؤكد من جديد شرعية كفاح شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركة تحريره الوطنى بكل الوسائل المتاحة ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير والقضاء على نظام الفصل العنصرى . ان شرعية هذا الكفاح تقوم على التحدى لنظام الفصل العنصرى من جانب حركات التحرير الوطنى في كفاحها من أجل تقرير المصير .

ان القرارات العديدة التي اعتمدها هذا المحفل الموقر تعرّف حروب التحرير الوطني بأنها تلك التي تخوضها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية في سبيل ممارسة حقها في تقرير المصير، كما نص على ذلك الميثاق وعلان مبادئ القانون الدولي حول العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . ان القرارات العديدة التي تم اعتمادها في الماضي من جانب هذا المحفل ، قد انتهت الى أن الفصل العنصرى هو جريمة ضد الانسانية ومطلوب من الجمعية العامة مرة أخرى أن تؤكد من جديد على أن الابعاد بالقوة من الوطن ، والأعمال اللانسانية التي ترتكب ضد السكان المدنيين واضطهادهم لأسباب سياسية وعرقية من جانب النظام العنصرى ، انما هي جرائم ضد الانسانية . ان الجمعية العامة في قرارها ٩٦ (د - ١) الصادر في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٦ أكدت بالاجماع على هذه النقطة . وينبغى منح شعب جنوب افريقيا حقوقاً سياسية واقتصادية ومدنية متساوية ، وينبغى أن يكون حراً في تقرير مصيره .

ان نظام بريتوريا من أجل أن يقوم بتقسيم مصطنع للسكان الأصليين في جنوب افريقيا ، وحرمانهم من أرضهم ، وذلك لتعزيز قوة الاقلية البيضاء قد استمر في سياسته التي تتسم بالخبث والاستخفاف والخلطة لاقتلاع الملايين من أبناء افريقيا من أماكن مولدهم ، واعادة توطينهم فى مناطق جغرافية قاسية من البلاد . وانني أشير بهذا الى النظام المشين المسمى باقامة "البانتوستانات" . وفي ظل هذا النظام فان ٨٠ في المائة من سكان جنوب افريقيا منحوا ١٣ في المائة من أراضي البلاد التي تفتقر الى الموارد الطبيعية . ان السادة الممثلين يعرفون الكتاب المسمى بـ "الشعب المنبوذ" الذى صور على الطبيعة التفاصيل البشعة لهذه السياسة . ان الجمعية العامة مطلوب منها أن تتدد مرة أخرى باقامة ما يسمى "البانتوستانات" كما أن جميع الحكومات مدعوة الى مواصلة رفضها لأى شكل من أشكال الاعتراف بما يسمى بالبانتوستانات المستقلة .

ان سياسة القمع لا محالة تخلق نضالا من أجل الحرية من قبل المقهورين لتحرير أنفسهم ولبناء مجتمع حر . لقد شن نظام بريتوريا ، خلال هذا العام وخلال العام الماضي ، موجة جديدة من القمع الوحشي ، والتعذيب العشوائي ، وقتل العمال ، وأطفال المدارس والمعارضين الآخرين للفصل العنصرى . ان هذا النظام يجب ان يكون على يقين من نظرة المجتمع الدولى لسياساته المخزية .

ومن الأمور المنذرة أيضا فيما يتعلق بالموقف الراهن في جنوب افريقيا ، تلك المحاولة المحمومة التي تقوم بها جنوب افريقيا للحصول على قدرة نووية كوسيلة للارهاب واسكات قارة افريقيا بأسرها . ان هذه السياسة تشكل تهديدا خطيرا جدا ، ليس لافريقيا فقط ، وانما للعالم أجمع ولذا ، فان الوقت قد حان الآن للمتعاونين في المجالين العسكرى والنووى مع جنوب افريقيا أن يدركوا هذه الحقيقة وأن يضعوا حدا لمثل هذا التعاون .

ان نظام بريتوريا العنصرى ، مثل جميع الأنظمة العنصرية ، يثبت نفسه في الداخل على أنه نظام قهرى ، وفي الخارج بمخططات عدوانية . ان هذا النظام ، في محاولة عقيمة للحفاظ على نظام الفصل العنصرى ، قد جعل من نفسه وحشا ضاريا ضد الدول الافريقية المجاورة ، بينما يحاول في نفس الوقت أن يززع استقرارها . لقد ارتكبت جنوب افريقيا أعمالا عدوانيا ضد أنفسها وهي لا تزال مستمرة في احتلالها لناميبيا بغطرسة تذهل حتى أكثر المتعاونين معها ولا . ان مثل هذه الأعمال ارتكبت جميعها في تحد للميثاق ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . انها ، لاشك ، تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

لقد أعلن مجلس الأمن في بداية هذا العام أن سياسة الفصل العنصرى تززع ، بشكل خطير ، السلم والأمن الدوليين . اننا نسلم بأن الموقف في جنوب افريقيا يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين . وعلى أية حال ، هناك خيط رفيع بين زعزعة السلم والأمن الدوليين وبين تعرضهما للخطر . ولذا ، فان مجلس الأمن عليه التزام بتنفيذ عقوبات الزامية شاملة ، تتضمن حظر النفط ضد جنوب افريقيا ، طبقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان مشروع القرار هذا يمثل استمرارا للجهد الرامى الى ازالة نظام الفصل العنصرى

الشرير . ان ذلك النضال ينبغي ألا ينظر اليه كقضية محدودة ، ولا باعتباره قضية افريقية فقط ، وانما ينبغي أن يكون قضية عالمية ، لأنه النضال الذي يعمل على نصره جوهر انسانيتنا المشتركة بغض النظر عن اللون .

وفي ضوء النقاط سالفة الذكر ، التي بينها باختصار ، يأمل مقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.13) ، بل ويتوقعون ، أن يحظى مشروع القرار بكل قوة وتأيد هذه المنظمة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل بنن كي يقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.14) .

السيد هونجافو (بنن) (الكلمة بالفرنسية) : يشرف وفد جمهورية بنن الشعبية أن يقدم الى الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.14) ، المعنون "التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا" . ان مقدمي هذا المشروع هم : افغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بربادوس ، الرأس الأخضر ، تشاد ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، اليمن الديمقراطية ، مصر ، اثيوبيا ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، الهند ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، بنما ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، أوغندا ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، وزامبيا ، وكذلك مجموعة البلدان التي ذكرها الرئيس توا ، وبلادي ، وجمهورية بنن . لقد استلهمت هذه البلدان في مشاوراتها لوضع هذا النص عددا من العناصر التي تبرز بوضوح من المناقشات التي دارت مؤخرا في الجلسة العامة للجمعية بشأن النظام العنصري في بريتوريا .

لذا ، فان مشروع القرار الذي نقدمه يطرح المشكلة الخطيرة والصعبة للتعاون العسكري والنووي بين نظام الأقلية الفاشية العنصرية لجنوب افريقيا وبعض البلدان الغربية واسرائيل ، الأعضاء في منظمنا . ولا يسعنا الا أن نؤكد بكل قوة أن احدي النتائج المباشرة لذلك التعاون الوثيق هي تمك ترسانة تتضخم بصورة متزايدة ، من الأسلحة التقليدية والنووية المرعبة من جانب نظام يعيش ويزدهر على حساب شعبه المقهور ، ومن العدوان على جيرانه . ان نظام الفصل

العنصرى ، بسبب الظلم العميق الذى يتسم به ، لا يمكنه أن يحافظ على نفسه وأن يحيا الا باللجوء الى وسائل الحرب هذه ، والى القهر والتدمير . ان الحقيقة اليوم هي ان تمك الأقلية الفاشية العنصرية في بريتوريا لتكنولوجيا نووية وعسكرية متقدمة ينبغي أن تسبب لنا قلقا خطيرا وازعاجا .

ان مقدمي مشروع القرار A/35/L.14 ، وهم يعبرون عن ذلك القلق ، قد سعوا ، في نفس الوقت ، الى صياغة نص يسمح للمجتمع الدولي بادراك واضح وأكثر دقة للأخطار التي يخلقها نظام الفصل العنصرى وبعض حماته من الغربيين ، بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

ان الجزء الخاص بالمنطوق من مشروع القرار A/35/L.14 يضع سلسلة من التدابير المحددة انظر الفقرة ٣ ، الفقرات الفرعية من (أ) الى (ط) ؛ والتطبيق المستمر والفعال لهذه الفقرات قد يمكننا من ضمان وقف أى نوع من التعاون العسكرى والنووى بين بلدان معينة ونظام الفصل العنصرى .

ان العنصر الهام الثانى الذى سعينا الى ابرازه يتعلق باحترام جميع الدول في المجتمع الدولي لحظر ارسال الأسلحة وعتادها الى جنوب افريقيا ، كما جاء في قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ - (١٩٧٧) . ان العمل الهام الذى قامت به لجنة مجلس الأمن المشكلة بموجب القرار رقم ٤٢١ (١٩٧٧) . يبين أن الحظر لم يتم تنفيذه بشكل دائم . لقد ذكرنا عددا كبيرا من الانتهاكات ، التي تسبب مزيدا من القلق لمقدمي مشروع القرار هذا . ولهذا السبب فان الفقرة الأولى من المنطوق تنص على أن تكون هناك اداة واضحة لجميع مثل تلك الانتهاكات التي تمت حتى ذلك التاريخ . كذلك فان الجمعية ينبغي أن تتخذ خطوات لترى أن مجلس الأمن قد حاول ايجاد وسائل أخرى لضمان التنفيذ الصارم والحازم لقرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ (١٩٧٧) .

هذه هي المشاغل التي يريد واضعو مشروع القرار A/35/L.14 بشأن التعاون العسكرى والنووى مع جنوب افريقيا طرحها أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل الجزائر لتقديم مشروع القرار

• A/35/L.15

السيد سيمشي (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : من بين الاساليب العديدة التي تقوم عليها دعاية الادارة العنصرية لنظام جنوب افريقيا لتبرير نظام عنصريته المؤسسية وبغية استمرار قمعه واستغلاله للشعب الأسود في جنوب افريقيا ، فاننا نعتقد انه من الضروري التذكرة ببعضها لمجرد ان نظهر مرة اخرى ضرورة والحاح مواجهة التحدي المتواصل الذي تفرضه جنوب افريقيا على بقية المجتمع الدولي .

وفي الواقع ، فان هذه الادارة في جنوب افريقيا تعادي لنفسها أولا بعض الحقوق التاريخية على اقليم جنوب افريقيا ، كما تعادي لنفسها حق القيام بمهمة تعليمية وحضارية ومهمة التقسيم الاجتماعي لشعب جنوب افريقيا الأسود . وبالتالي ، وبمقتضى نفس هذه الانسانية الشاذة ، اقامت جنوب افريقيا نظام الفصل العنصري الذي يتسم بأشكاله ومظاهره المعروفة بالعنصرية الوحشية ، وسياسة ما يسمى بالتمييز المنفصلة ، وانشاء الكيانات التي تسمى بالباينتوستانات ، وأخيرا ممارسة نسوع من الاستغلال والقمع الجماعي لشعب بأكمله ، اشباعا لجشع الأقلية البيضاء التي لا خلاق ولا ضمير لها . ان سلوك الأقلية العنصرية التي تدير جنوب افريقيا ، كان موضع استنكار وادانة المجتمع الدولي بأسره ، ونفس هذا المجتمع الدولي قد استنفذ بمرور السنين ، جميع اجراءات الاقناع الممكنة التي كانت ترمي الى جعل نظام بريتوريا يرضخ لما يريده المجتمع الدولي ، وخاصة ، احترام الحقوق الأساسية لأغلبية السكان الاصليين . ومع ذلك ، فان جميع جهود المجتمع الدولي قد تجاهلها حتى الآن نظام بريتوريا ، الذي لم يكثف فقط من القمع المنظم لشعب جنوب افريقيا ، وانما شن كذلك عددا من الاعتداءات المدمرة على البلدان المستقلة المجاورة معبرا بذلك بشكل لا يدع مجالا للشك عن نواياه ورغبته العنيدة في الاستمرار في التحدي المجتمع الدولي والضمير العالمي .

واليوم ، لن يكون هناك شك لدى أحد في ان نظام الفصل العنصري يمارس أولا ، نظاما رسميا ومؤسسيا من التمييز والعنصرية وهو نظام عرف بأنه جريمة ضد البشرية . ثانيا ، سياسة دولية تقوم على العدوان المنظم على البلدان المجاورة وعلى التحدي المستمر للبلدان الأخرى التي لا توافق على اثارته للحروب وجرمته المرضية .

وفي كل هذه الظروف ، فلم يكن من المبالغ فيه ان يبرز في السنوات الأخيرة ، ان نظام الفصل العنصرى خلال ممارسته وسياساته المغامرة ، يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدولى . وبالتالي ، وعلى أساس الدروس التي خرجنا بها من الجهود غير المثمرة التي اتخذناها لجعل المنطق يسود هذا النظام البالي ، فقد رأيت أغلبية المجتمع الدولى انه يجب اللجوء الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة لدرء اتساع هذا الخطار والحفاظ على حقوق شعب جنوب افريقيا المضطهد .

وعلى أساس هذه الحقائق ونياية عن ستة وخمسين بلدا يتبنون مشروع القرار A/35/L.15 ونياية عن وفد الجزائر ، يشرفنى أن اقدم مشروع القرار المعنون " فرض جزاءات شاملة على جنوب افريقيا " . وينغمته القياسية وبوضوحه فان مشروع القرار A/35/L.15 في ديباجته ، يذكّر فقها بأخيار أى تعاون مع جنوب افريقيا ، وهو البلد الذى لا يربى الا الى تدعيم قوته لاخضاع أغلبية الأهالى السود اخضاعا أفضل ، ولا رهاب البلدان المجاورة والقارة الافريقية ككل وبقية المجتمع الدولى . ان ديباجة مشروع هذا القرار ، تذكر كذلك بالمناقشات المختلفة التي دارت بشأن مشكلة فرض جزاءات على جنوب افريقيا من جانب مجلس الأمن . وفي النهاية ، تذكر أيضا بالتعاون المستمر بل والمتزايد في العلاقات بين البلدان الغربية وغيرها وبين النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

وبوصي مناقوق مشروع القرار A/35/L.15 باتخاذ عدد من التدابير العاجلة التي تبتد وضرورية عن أى وقت مضى ، انتظارا لقرار نهائي يتوصل اليه مجلس الأمن بشأن مسألة فرض جزاءات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ان مشروع القرار A/35/L.15 يحبي تحية خاصة لجميع الحكومات التي اتخذت تدابير تشريعية وغيرها لوضع حد لجميع أشكال التعاون السياسى والعسكرى والاقتصادى وغيرها مع النظام العنصرى لجنوب افريقيا ، ويدين بعض البلدان الغربية وغيرها والمؤسسات عبر الوطنية ، التي تستمر في تدعيم هذا النظام .

ان عددا من التوصيات العملية يقترحها المناوق بعد ذلك على جميع الدول الأعضاء والوكالات والمنظمات الدولية داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها ، لتعزيز تيار دولى يرمى الى تحقيق الأهداف المشتركة للنضال ضد نظام الفصل العنصرى .

ان مناقوق مشروع القرار يشجع أيضا مرة أخرى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لكي

تستمر في أنشطتها حتى تقضي تماما على آفة هذا النظام ، وأخيرا فانه يدعو الحكومات والبرلمانات والمنظمات غير الحكومية والحركات المناهضة للفصل العنصري وحركات التضامن والنقابات المهنية والأجهزة الدينية والمجموعات الأخرى بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، التي فرضت جزاءات شاملة على جنوب افريقيا .

هذه هي روح مشروع القرار A/35/L.15 . ونحن مقتنعون تماما بأن التدابير التي يدعو اليها مشروع هذا القرار ، تشكل الحد الأدنى الذي يتوقعه متبنوا المشروع من المجتمع الدولي لكي تعطي شعب جنوب افريقيا حقه ، ولدراء أي تدهور لن يمكن وقفه بالنسبة للسلم والأمن في قارة افريقيا وفي كوكبنا بأسره .

ولهذا السبب ، فان مقدمي مشروع القرار A/35/L.15 ، يأملون في أنه سوف يعتمد بأغلبية عريضة جدا ودون أية صعوبات رئيسية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ادعو الآن ممثل نيجيريا لتقديم مشاريع القرارات

L.16 وL.17 وL.18 وL.21 وL.23 .

السيد كلارك (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروعات القرارات الخمسة التي

أتشرف بتقديمها اليوم نيابة عن ستين دولة لهي دليل جديد على أن ميثاق الأمم المتحدة ما زال وثيقة هية . ان مشروعات القرارات هذه لا تعرب فقط عن الادانة العالمية للسياسات البغيضة للفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ، ولكنها تأييد حيوى لأحكام ميثاقنا الرئيسية فيما يتعلق بالتزامنا باقامة نظام دولي جديد متحرر من الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى وانتهاكات الكرامة الانسانية . ان مشروعات هذه القرارات تكمل أيضا ٣ ١ مشروع قرار آخر قدمتها وفود عديدة أخرى تمثل كل الاقاليم والأنظمة السياسية في العالم كعمل لم يسبق له مثيل على التضامن الدولى والتعبئة الدولية ضد الفصل العنصرى . ان مشروعات القرارات الخمس تتعلق بما يلي : — فرض حظر نفطى على جنوب افريقيا (الوثيقة A/35/L.16) ، المقاطعة الثقافية والاكاديمية وغيرها لجنوب افريقيا (الوثيقة A/35/L.17) ، دور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا (الوثيقة A/35/L.18) ، المؤتمر الدولى المعنى بفرض جزاءات على جنوب افريقيا (الوثيقة A/35/L.21) ، تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصرى من جانب الحكومات والمنظمات بين الحكومات (الوثيقة A/35/L.27) ان المناقشة الطويلة والاليمة التي دارت هنا منذ ثلاثة أيام مضت بشأن سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا كان لها طابع خاص في أوجه متعددة . أولا ادانتها الاجتماعية الكاملة للفصل العنصرى كأهانة موجهة ضد الضمير والروح الانسانية ، لا يمكن تحملها . فلم يكن هناك وفد واحد حتى اولئك الذين يستفيدون من علاقاتهم الاقتصادية والتجارية مع جنوب افريقيا استطاع أن يقول كلمة في تأييد أى جانب من جوانب تلك السياسات غير الانسانية .

ثانيا ، ان الجميع يدركون السخرية المأساوية لتلك الحقيقة التي مؤداها انه نظرا لسياساتها العنصرية ، فان جنوب افريقيا وهي عضو مؤسس في هذه المنظمة ، كانت وستظل كيانا منبوذا دوليا ، لا يتلاءم معنويا أو سياسيا لأن يحتل مقعده في هذه الجمعية الموقرة . والواقع انه طالما أصبح الفصل العنصرى هو قانونها الرئيسى ، فان جنوب افريقيا لا تستحق أن تكون عضوا مقبولا في المجتمع الدولى . لقد طردت جنوب افريقيا ليس فقط من جميع اجهزة منظومة الأمم المتحدة ، ولكنها طردت أيضا من مجتمع الأمم والمنظمات السياسية والثقافية الدولية الأخرى .

ونظرا لعدم قدرتها على الاسهام في المسائل العظيمة لوقتنا هذا ، ومنذ عهد الجنرال سمثس ، فان جنوب افريقيا اصبحت الآن تقف فقط مع القلة المتبقية من الأمم المنبوذة مثل تايوان .

ولتأكيد تلك الحقيقة الغربية ، فان رئيس وزراء جنوب افريقيا قد تظاهر بانه مشغول تماما عن استقبال البعثة الخاصة للأمين العام حول مسألة ناميبيا في تشرين الأول / اكتوبر الماضي بحجة انه كان يقوم بزيارة رسمية لتايوان . ولحسن الحظ ، وقبل مضي وقت طويل ، فان شعب الصين العظيم سوف يلقي بالتواطؤات البغيضة بين تايوان وجنوب افريقيا الى مزلة التاريخ التي ينتمون اليها بحق .

ثالثا ، فان المناقشة قد بينت أن جنوب افريقيا لا يمكنها أن تحجب شروق شمس تحرير افريقيا . ان ما يسمى بحضرة القوة ، وما يسمى بمعقل المسيحية مع الدور الذي تقوم به لحطيم المصالح الغربية والوجود في افريقيا ، فان حكومة الجنوب الافريقي قد اصبحت نظاما يوشك على الانهيار وتشكل تهديدا لجيرانها وتهديدا للسلم والأمن الدوليين وعبئا ثقيلا على أصدقائهم . ان رقعة الدول الافريقية المستقلة قد اتسعت لاقصى مداها ، واصبحت جنوب افريقيا الآن في قلب الاعصار . وفي هذا العام استقلت زمبابوى ، وفي العام القادم سوف تستقل ناميبيا . وخلال السنوات الخمس التالية ، فان حكومة جنوب افريقيا سيتعين عليها أن تواجه أحد خيارين كلاهما مر ، سيعتمد عليهما مستقبل الرجل الأبيض في جنوب افريقيا ، وفي افريقيا بوجه عام . فاما أن تواصل جنوب افريقيا سياستها القهرية والوحشية التي تؤدي الى مزيد من سفك الدماء تنتهي بحرب أهلية بين الاجناس في جنوب افريقيا ، واما أن تقبل بحقائق العصر الحالي ، وبالتالي تضع حدا لنظام الفصل العنصرى خلال السنوات الخمس القادمة . ان حكومة تمثل الأغلبية وتقوم على الارادة الكاملة لشعبها سوف تمثل حينئذ مقعد جنوب افريقيا في هذه الجمعية .

رابعا ، فان كل وفد اشترك في المناقشة طالب بالحاح باتخاذ بعض التدابير أو الضغوط لتحقيق التفسير المنشود في جنوب افريقيا . وكما كان متوقعا ، فقد كانت هناك خلافات حول اختيار التدابير ، ووجه الضغط ، وحتى في التوقيت بالنسبة لتنفيذ هذه التدابير والضغوط ، ولكن الشيء الهام الذي يتعين تذكره هو أن هذه المنظمة يجب الا تحيد رؤيتها عن الاهتمام والمسؤولية ازاء شعب جنوب افريقيا المقهور ، ولن يتأتى التفسير الجذرى لجنوب افريقيا دون تدابير فعالة من جانب المجتمع الدولي ومن جانب هذه الجمعية بوجه خاص .

خامسا ، فان جميع الوفود قد قبلت الحقيقة التي مفادها ان المعارضة الداخلية لسياسات الفصل العنصرى لجنوب افريقيا كانت حقيقية وقوية ومتزايدة ، ونظرا لتصاعد غضبها من الذكرى المبررة للمذابح الجماعية في شارب فيل وسويتو ، فان مدارس الأطفال في جنوب افريقيا قامت بمظاهرات في الربيع الماضي تبعتها اضرابات للعمال ومقاومة نشطة من جانب الجماعات وزعماء الكنيسة خلال الصيف .

لقد نشرت جريدة النيويورك تايمز يوم الخميس الماضي الرابع من كانون الأول / ديسمبر قصة عن فنان بجنوب افريقيا تتعلق بموضوعنا قيد البحث ، من كتاب بعنوان " عبيء الغضب " بقلم كاتب افريقي ابيض هو وسل و . ابرسون ، وهو كتاب حظرت نشره في هذا البلد المضطرب . لقد اقتبست مقالة النيويورك تايمز قسما يقول فيه زعيم أسود مسجون من شخصيات الكتاب لمعدنيه البيض: " انني اكرهكم الآن اكثر من أى وقت مضى ، لأنكم تتعاملون دائما عن رؤية ما لا تودون رؤيته . وانتم لا تفهمون فقط الا ما يسمح به لكم خوفكم ، وسوف تتطادون في وحشيتكم وفي قتلكم حتى نوقفكم ، وسوف نوقفكم بكل تأكيد " .

انني اعتقد ان صديقي وزميلي السفير تومي كوه من سنغافورة الذى اقتبس العام الماضي قسما مماثلا مشيرا للمشاعر من كتاب من بين الكتب الأكثر رواجا للكاتب الان بيتون هو كتاب " ابك على البلد الحبيب " محذرا فيه بضرورة اتخاذ عمل حان وقته ، قبل ان يتحول " الحب الى كراهية " مؤديا بالفعل الى حمامات دم عرقية في جنوب افريقيا .

لقد حث الراحل روبرت مونجاليرو ندوباكو من المجلس الوطني الافريقي في وقت شارب فيل ، " اخوانه الافارقة قائلا " ان شرف الخدمة والتضحية والمعاناة قد حان ، دعونا نمضي في وحدة نحو تحقيق الولايات المتحدة الافريقية دعونا نمضي نحو افريقيا جديدة ومستقلة ، الى الأمام نحو الاستقلال .

لقد كان ذلك منذ سبعة عشر عاما مضت ، بل حتى قبل ذلك ، ففي عام ١٩١٢ نجد ان الرئيس الراحل "البرت لوتولي" الحائز على جائزة نوبل قد شرح الامر مرة على ان المجلس الوائفي الافريقي قد نحى نحو تبني قائمة بالحقوق بادئا بقوله :

"اننا ، الشعب الافريقي ، لاتحاد جنوب افريقيا ، نطالب بصورة ملحة ضمان جميع حقوق الجنسية كاملة ، كذلك التي يتمتع بها جميع الاوروبيين في جنوب افريقيا" .

واستجابة لذلك ، اعلنت حكومة جنوب افريقيا ان جنوب افريقيا ملك فقط للبيض الذين يبلغ تعدادهم ٤ مليون نسمة ، أما بقية افراد الشعب الذين يبلغ تعدادهم ٢١ مليون نسمة من السود فيسمح لهم فقط بأن يعيشوا في بلادهم عندما يرغبون في ان يخدموا مصالح الرجل الابيض فقط ، ويتعين عليهم ان يرحلوا من هناك اذا ما توقفوا عن خدمته . ومن ثم فان النظرية غير المفهومة لسياسة البانتوستانات أو سياسة الفصل العنصرى الاقليمية ، قائمة على نفي الافارقة واقتلاعهم من مواطنهم الاصلية ومسقط رؤوسهم في المناطق الحضارية ، وكذلك تجريدهم من جميع حقوقهم كمواطنين وكوإانيين في جنوب افريقيا .

ووفقا لما ذكرته صحف يوم الجمعة الماضي الموافق الخامس من كانون الاول / ديسمبر الحالي ، فاننا نجد ان ما يسمى ببانتوستان كيزكي قد صوت في الثالث من كانون الاول / ديسمبر لكي يصبح البانتوستان الرابع من البانتوستانات التسع سيئة المصير التي توافق على الاستقلال . وقد اجهر هذا المشروع الشرير بالفعل ، ان لا يمكن ان تكون هناك دول بانتوستانية مستقلة ومنفصلة عن جنوب افريقيا ولن يتم الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي ، لأنها وسوف تظل اجزاء لا تتجزأ من جنوب افريقيا . ونحن نطالب حكومة جنوب افريقيا مرة أخرى بأن تلغي فوراً سياسة البانتوستانات التي تتبعها والتي تمثل هروبا وضيعة من حقيقة الحياة في جنوب افريقيا التي تجار بالمهالبة بحل قائم على منح الحقوق السياسية والاقتصادية كاملة للواحد والعشرين مليون اسود من مواطني جنوب افريقيا . ان مشروعات القرارات الخمسة التي اقوم بتقديمها الآن ، تتناول مختلف جوانب العقوبات اللازمة لايقاف تدهور الموقف في جنوب افريقيا . ان المهالبة بفرض عقوبات ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ليست بجديدة بل انها قد اكتسبت بعدا مأساويا ومتزايدا منذ مأساة شاريفيل في عام ١٩٦٠ . وانا كانت جنوب افريقيا قد استمرت في اتباعها لسياستها العنصرية رغم

التهديد بالعقوبات الدولية ، فهذا لأن الامم المتحدة قد اصابتها الشلل نتيجة للدعم المتعمد من جانب افريقيا من جانب بعض القوى الغربية . ولحسن الحظ ، فان مقاومة بعض القوى الغربية قد بدأت تتداعى ، والأهم من ذلك ، ان دول الشمال وبعض الدول الغربية الأخرى ، قد أوضحت موافقتها على الحاجة الى فرض عقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق . وبينفي على هذه الجمعية الموقرة ان تظهر تأييدها لهذا التماور ، وذلك بالاعتراف بتلك الحقائق الحرجة ألا وهي : ان تحرير جنوب افريقيا وناميبيا انما هو مهمة لم تنته بعد في تحرير افريقيا . وانا لم يتخذ عمل جدي قوى الآن ، فان جنوب افريقيا سوف تصبح اكثر خارا في المنطقة بأسرها ، وسوف تحاول تقويض الاستقلال الذي تم تحقيقه من جانب الشعوب الافريقية بتضحية عظيمة وبتشجيع الامم المتحدة . ثانيا ، ان الموقف في جنوب افريقيا انما يمر بمرحلة حرجة مع وعي سياسي متزايد وكفاح مستمر وأيضا زيادة أعمال القمع وانشاء البانتوستانات خلف قناع من الدعاية عن الاصلاحات الكاذبة . ومن الحتمي ان يقع نزاع أوسع نطاقا اذا لم تقم الامم المتحدة بعمل فعال وحاسم .

وفي هذا السياق ، فقد أيد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز اقتراح اللجنة الخاصة بشأن عقد مؤتمر دولي خاص بالعقوبات ضد جنوب افريقيا . وقد قوبل هذا الاقتراح باستجابة متحمسة من العديد من الدوائر . وسمحوا لي بأن اذكر أن اللجنة المعنية بحقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الامم المتحدة العالمي لعقد المرأة والذي عقد في كوبنهاغن ، قد اعتمدت جميعها قرارات تؤيد بقوة عقد هذا المؤتمر . وقد تلقت اللجنة الخاصة اجابات تتسم بالحماس من جانب كثير من المنظمات التي تشاورت معها ، وان الغالبية العظمى من الدول تؤيد فرض العقوبات ضد جنوب افريقيا .

والواقع ان جميع الحركات النقابية العمالية والها وائف الدينية القاعدة ، تؤيد فرض العقوبات كما تفعل ذلك العديد من المنظمات غير الحكومية الأخرى . ومع ذلك ، فاننا حتى الآن لم نتمكن من تحقيق تقدم في مجلس الامن سوى الحظر الالزامي على الاسلحة الذي يحتاج في حد ذاته الى التأييد والتعزيز بصورة ملحّة . ولذلك ، فاننا نشعر بأن هناك حاجة ماسة الى حوار صريح وأمين على أعلى مستوى لمجتمع الامم . ونأمل في أن يحظى الاقتراح الخاص بالمؤتمر الدولي بتأييد عالمي مالحق ، وان تمثل فيه جميع البلدان - ولا سيما البلدان الغربية - على أعلى مستوى ممكن بغية اقناع العالم بأن الغرب حقا هو ضد السياسات والممارسات اللاانسانية للفصل العنصري .

والى ان يتم اعتماد العقوبات الالزامية من مجلس الامن ، فاننا نتمنى ان تقوم الدول منفردة وكذلك المنظمات والرجال والنساء ذوى الضمير باتخاذ التدابير التي يستتبعون اتخاذها ، وتقديم التوضيحات اللازمة تضامنا مع شعب جنوب افريقيا المقهور والرجال والنساء ورؤساء النقابات العمالية ورجال الكنائس الذين يقاومون الفصل العنصرى ببهولة .

وفي هذا الصدد ، أود ان أؤكد بصورة خاصة على ثلاثة جوانب غايتها مشروعات القرارات الاخرى التي يشرفني أن اقدمها ، وسأتناول أولا الجانب الخاص بحظر البترول ضد جنوب افريقيا . ان جميع الدول الأعضاء في منظمة الأوبك والبلدان الأخرى المنتجة الاساسية للبترول قد فرضت حظرا على البترول ضد جنوب افريقيا ، وذلك في وضوح يستحق الثناء للتضامن الدولي ، ولكن لا يزال البترول يتدفق الى جنوب افريقيا بصورة غير مشروعة . ولقد تلقت اللجنة الخاصة معلومات تتعلق بارسال شحنات غير مشروعة من البترول من جانب عدة بلدان الى جنوب افريقيا . ونحن على اتصال بالبلدان المعنية لكي نبتكر وسائل رصد أدق للوائح ، وفرض عقوبات على مالكي السفن والشركات الأخرى المشتركة في تلك التجارة الكريهة غير المشروعة لارسال البترول للجهاز العسكري والقمعي لجنوب افريقيا . وجرى الاتصال أيضا بالبلدان التي لها ناقلات نפט مسجلة ، لكي تتخذ اجراء في هذا الصدد . ان الحد الأدنى من مسؤوليتها هو أن تبين أن قواعد ولوائح البلدان الاخرى لا تنتهك من جانب مالكي السفن . كما نود أيضا ان نناشد البلدان الغربية المعنية أن توقف امداد جنوب افريقيا بمنتجات البترول المكرر . ان بعض البترول يذهب الى جنوب افريقيا صراحة من يورني - وهو اقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي وتديره المملكة المتحدة - عن طريق شركة شل . ونود ان نحث المملكة المتحدة على أن توقف امداد البترول من بلد اسبوى ، كما نود أن نشي على الملاحين والمنظمات غير الحكومية الذين تعاونوا في تعزيز حظر البترول . كما أود أن أعرب عن عظيم ارتياحي لمبادرات كل من برلمان هولندا ، واللجنة البرلمانية لبلجيكا ، في دعم التشريع الواسع النطاق الخاص بحظر البترول . ويحدونا الأمل في أن تقترى البرلمانات الاوروبية الأخرى بهذا المثل النبيل .

سيدى الرئيس ، اسمحو لي ان اقدم تعديلا شفويا على القرار الخاص بفرض حظر نفطي على جنوب افريقيا والوارد في الوثيقة A/35/L.16 ، وهوان تقرأ الفقرة (٤) من المنطوق على النحو التالي :

” تحت الدول على اتخاذ تدابير تشريعية واخرى فعالة تكفل تنفيذ الحظر النفطي

على جنوب افريقيا بالاضافة الى انواع الحظر الاخرى التي فرضتها الدول فرادى او جماعات بما في ذلك ما يلي . . . ” .

ثم يستمر النص بعد ذلك على ما هو عليه .

اننا نولي اهمية قصوى لمشروع القرار الخاص بالمقاطعة الثقافية والاكاديمية وجميع انواع المقاطعة الاخرى لجنوب افريقيا لانها تتعلق بعمل الرجال والنساء في مجال الثقافة . وانا ما كانت الايدى العاملة الرخيصة اللازمة للمناجم والمصانع والمزارع هي احد الاهداف الرئيسية للفصل العنصرى ، فان السيطرة الكاملة ، على الحياة التعليمية والثقافية الافريقية التي هي حينئذ سوف تحد مسـ طموحات الافريقيين سوف تكون هي الاداة الرئيسية في يد الفصل العنصرى . ان قانون البانتو التعليمي يهدف في الواقع الى ضمان ألا يكون هناك مكان في جنوب افريقيا للافريقيين ” يتجاوز مستويات معينة للعمال ”

اننا ننثني على العديد من الرياضيين والكتاب ومؤلفي المسرحيات والموسيقيين وغيرهم ممن قاطعوا جنوب افريقيا وقاموا بالعروض المنفرجة من جانب النظام العنصرى ، واننا ننوى تعزيز هذا العمل في المستقبل .

ويعد المناقشات المتعددة والقرارات التي اصدرتها اجهزة الامم المتحدة ويعد عدد من المؤتمرات والحلقات الدراسية والندوات ، فاني لست بحاجة الى ان اخوض بالتفصيل في دور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا في مساعدة النظام العنصرى على تطوير نظامه العسكرى وفي تمكينه من خرق ومقاومة العقوبات بتقديم رأس المال والتقنية اللذين اديا الى تحقيق القدرة النووية .

اننا لا نتعامل مع مجرد مسألة ايدولوجية ولكننا نتعامل مع حقائق تتعلق بجنوب افريقيا في ظل نظام الفصل العنصرى . ان الترابط بين الشركات عبر الوطنية وجنوب افريقيا ، انما يعزز نظام الفصل العنصرى ، وهذه حقيقة لا شك فيها . ويعكس الحالة في بقية افريقيا ، فان مشروع الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا يمكن ان تصل بسهولة الى المهارات الادارية والتقنية . ان مثل

هذه المعاملة التفضيلية ليست اقتصادية بل سياسية ، بحيث يمكن لها ان تضمن ان تلك البلدان الافريقية المجاورة تعتمد على جنوب افريقيا ومن ثم تقدم ذريعة للمصالح الغربية الثابتة من اجل ان تعارض فرض العقوبات ضد جنوب افريقيا .

ان الامم المتحدة واعضاءها من الدول ، لا بد وان يدعموا العمل ضد الشركات عبر الوطنية الرئيسية التي تمارس عملها في جنوب افريقيا والتي تعمل بشكل يتنافى مع مبادئ واهداف الامم المتحدة .

واخيرا ، فان القرار الخاص بتنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن الفصل العنصرى من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية لا تحتاج الى تقديم مستفيض . انه يهدف الى ان تقتزن كلمتنا بالعمل . ان عدم تنفيذ قراراتنا ، انما يقلل الى درجة كبيرة من سلطة وهدية الامم المتحدة نفسها ، علاوة على انه يبدد قناعاتنا كما تم التعبير عنها في تلك القرارات . وبعد اعلان الفصل العنصرى كجريمة ضد البشرية ، فان حكومات الدول الاعضاء عليها التزامات معنوية وسياسية - وربما اضيف التزامات قانونية - لكي تنهي علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وسائر انواع العلاقات الاخرى مع جنوب افريقيا . ان الحملة القائمة الان بخصوص العقوبات الالزامية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، انما هي تطور منطقي لهذه الرغبة في تنفيذ قراراتنا . ان اعلان منظمة الوحدة الافريقية الذى اعتمده رؤساء الدول والحكومات الافارقة في تموز/يوليه الماضى في فريثاون والذى يهدف الى عدم تشجيع وحظر الاستثمار في جنوب افريقيا ، انما هو دليل واضح على عزم الدول الافريقية على تنفيذ قراراتنا . ان النجاح في طرد جنوب افريقيا من جميع اجهزة الامم المتحدة ومن ثم عزلها عن جميع اشكال التعاون الاقتصادى والسياسى والعسكرى والنووى وغيرها ، هو ايضا من بين الجهود الرامية الى تنفيذ قراراتنا . ومن ثم ، يزداد التأييد لحركات تحرير جنوب افريقيا في سعيها من اجل تحرير واحد وعشرين مليوننا من الافارقة في جنوب افريقيا من ذل وقهر الفصل العنصرى . وبالنيابة عن مقدمي مشاريع القرارات ، فاني اوصي بأن تلقى مشاريع القرارات الخمسة هذه كل تأييد الدول الاعضاء واعتمادها لها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) ادعوا الان ممثل زامبيا لتقديم مشروع القرار

. A/35/L.19

السيد موتوكوا (زامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني باسم ثلاثة وستين دولة
تشارك في تقديم هذا المشروع بما فيها دولتي ، ان اقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة
A/35/L.19 . ان المجتمع الدولي للامم عن طريق الجمعية العامة ، قد اعلن ان الفصل العنصرى
جريمة ضد البشرية ودعا الى القضاء عليه ، ومع ذلك فان الفصل العنصرى ما زال على ما هو عليه .
ان الفصل العنصرى اخطبوط يحيط بأعناق الطفلة انفسهم . ان اى نظام يقوم على العنصرية
المؤسسة انما يبنى على مبادئ عديمة المنطق بدرجة رهيبية . وان المجتمع الدولي يجب ان يعمل
على القضاء على الفصل العنصرى ليس فقط لانه انكار للقيم الانسانية ، ولكن ببساطة من غير الانساني
اضطهاد غالبية السكان السود في جنوب افريقيا على اساس لون جلد هم وحده .
ان الفصل العنصرى هو من حيث المبدأ نظام قمعي يدعو الى التمرد من جانب اولئك
المضطهدين ، كما ان الفصل العنصرى يعتبر ايضا عدوانا موجها ضد جميع اولئك الذين يعارضون
ذلك النظام . وفوق كل شيء ، فان الفصل العنصرى تهديد للسلم والامن الدولي .
ان هذا الموقف يتطلب تكثيف العمل ضد الفصل العنصرى من جانب جميع القوى التي
تؤمن بالكرامة الانسانية . ان الفصل العنصرى يستعدى البيس ضد السود في جنوب افريقيا وفي
ناميبيا ايضا حيث صدر بشكل غير مشروع . ومن المعروف جيدا ان جنوب افريقيا العنصرية لا يمكن ان
تقوم دون مساعدة خارجية . ان الاعضاء القليلين في الامم المتحدة يتعاونون مع جنوب افريقيا
ويساعدونها على البقاء ، يجب بالتالي ان يدركوا الجنون الذى تنطوى عليه سياساتهم العمياء
التي تساعد على دعم العنصرية . ان افضل الطرق لمساعدة جنوب افريقيا ، هي افهام نظام بريتوريا
ان نظام الفصل العنصرى يجب القضاء عليه وان يحل محله نظام ديمقراطي لحكومة يمكن ان تعيش
في ظلها جميع الاجناس في سلم وامان وتناسق .
ان مشروع القرار A/35/L.19 هو مشروع متقدم وواضح . انه يبرز ما هو معروف ، وهو في الواقع
مشروع اذا ما اعتمد من شأنه ان يمكن من دعم الحملات الدولية ضد الفصل العنصرى ، بما يتفق
مع القرارات السابقة . وفي هذا الجهد ، فاننا نعتز تماما بالدور المركزى الذى تقوم به اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، والمعروف جيدا .

اضافة الى ابراز عدد من المجالات المحددة التي يعتبر العمل فيها ملحا ، فان الفقرة الثانية من المنطوق :

” ترجو من اللجنة الخاصة أن تنظم أو تشجع على تنظيم حلقة دراسية بشأن أنشطة ودور وسائل الاعلام الجماهيري ، وأيضا أنشطة ودور الحكومات وحركات مناهضة الفصل العنصري وحركات التضامن وغيرها من المنظمات ، في التعريف بجرائم نظام الفصل العنصري والكفاح المشروع الذي تخوضه حركة التحرير الوطني لجنوب افريقيا ” .

اننا نعتقد أن المجتمع الدولي الذي يعارض الفصل العنصري بالاجماع ، ينبغي عليه أن يقدم التأييد المعنوي والمادي لمحاربة الفصل العنصري . وبالتالي ، فاننا نناشد كل الدول الأعضاء الممثلة هنا أن تؤيد مشروع القرار بشأن الحملات الدولية المناهضة للفصل العنصري ، والتي يتعين على الأمم المتحدة أن تلعب فيها دورا قياديا بالقيام بعمل منسق للقضاء على الفصل العنصري .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل السودان الى تقديم مشروع القرار

• A/35/L.20

السيد بيريدو (السودان) : السيد الرئيس ، باسم وفود الدول السبع والخمسين

المتبنية لمشروع القرار في الوثيقة A/35/L.20 ، يسعدني أن أقدم للجمعية العامة الموقرة في إطار البند ٢٨ الخاص بسياسات الفصل العرقي التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.20 تحت عنوان ” العلاقات بين اسرائيل و جنوب افريقيا ” .

ويقيني أن الجميع هنا مدركون ولمون تماما بمدى تفاقم الأمر وخطورته بسبب تزايد وتنامي العلاقات الثنائية والتعاون المشترك بين النظامين العنصريين في اسرائيل و جنوب افريقيا . وقد أوضح لنا الملحق الثاني من تقرير اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العرقي الوارد في الوثيقة A/35/22 التطورات الخطيرة في العلاقات والتعاون بين جنوب افريقيا واسرائيل في المجالات السياسية والعسكرية والنووية والاقتصادية والثقافية الى جانب تبادل الزيارات الرسمية ، ومنها زيارة وزير الدفاع الاسرائيلي لبريتوريا في آذار/مارس من هذا العام ومحادثاته مع الحاكمين في جنوب افريقيا في شؤون الأمن وتبادل الخبرات العسكرية والتقنية خاصة في مجال الطاقة النووية . وهذه الزيارة

واحدة من سلسلة من زيارات عديدة يقوم بها العسكريون من البلدين . كما أكد تقرير اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العرقي جهود ومساهمة النظام العنصرى في جنوب افريقيا في اقامة مستوطنات جديدة في اسرائيل بالقرب من القدس ، هذا الى جانب تنامي وتزايد العلاقات التجارية والاقتصادية ، فقد قفزت صادرات جنوب افريقيا لاسرائيل من ٨١ مليون دولار عام ١٩٧١ الى ٧٩٩ مليون دولار عام ١٩٧٩ ، وارتفعت صادرات اسرائيل الى جنوب افريقيا من ٩٤ مليون دولار عام ١٩٧١ الى ٣٧٧ مليون دولار عام ١٩٧٩ .

يشير مشروع القرار في فقراته التمهيدية الى قرار الجمعية العامة الموقرة في الدورة الرابعة والثلاثين (٣٤ / ٩٣ عين) والذي أدانت فيه بشدة استمرارية وتنامي التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا . كما تعرب عن قلقها الشديد ازاء استمرار التعاون بين النظامين العنصريين خاصة في الميدانين العسكري والنووى . وترى الجمعية العامة أن مثل هذا التعاون يشكل عقبة كؤودا في طريق العمل الدولي لاستئصال شأفة الفصل العنصرى ، وتشجيعا للنظام القائم في جنوب افريقيا على المضي في سياسته الاجرامية المتمثلة في الفصل العنصرى والعرقي وعملا عدائيا ضد شعب جنوب افريقيا المضطهد والقارة الافريقية بأسرها .

وفي فقراته العاملة يشير مشروع القرار الى أن الجمعية العامة تدين بقوة تعاون اسرائيل المستمر والمتزايد مع نظام جنوب افريقيا العنصرى ، وتطالب بأن تتوقف اسرائيل على الفور عن ممارسة كافة أشكال التعاون مع جنوب افريقيا ، خاصة في الميدان العسكري والنووى ، وتضع حدا لذلك التعاون وأن تتقيد بتقييد دقيقا بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة . كما ترحو من اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العرقي أن تبقي المسألة قيد الاستعراض المستمر ، وأن تقدم تقارير الى الجمعية العامة ومجلس الأمن حسب مقتضى الحال .

اننا على ثقة أن الأسرة الدولية ستبذل كل الجهد لاتخاذ الخطوات اللازمة ولممارسة كل أنواع الضغط ضد هذين النظامين العنصريين اللذين أدانتها هذه الجمعية الموقرة من قبل ، وتعبير في نفس الوقت ، عن تأييدها التام لمشروع القرار في الوثيقة A/35/L.20 .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل الهند الى تقديم مشروع القرار

• A/35/L.23

السيد رانخا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى ليعتبره شرفا عظيما وامتيازا للهند ان يسند اليها ، مرة أخرى ، مهمة تقديم مشروع قرار بشأن " الحملة الرامية الى الافراج عن السجناء السياسيين في جنوب افريقيا " . ويسرنى عظيم السرور ان أقدم مشروع القرار A/35/L.23 نيابة عن كل مقدمي المشروع .

منذ قُدِّم مشروع القرار ، فان المحكمة العليا في بريتوريا قد فرضت أحكاما قاسية ضد تسعة من المناضلين في سبيل الحرية في جنوب افريقيا . ان ثلاثة منهم ، وهم نسميثي جونسون لوبيسي، ويتروس تسييو ، ونفتالي مانانا ، قد تم الحكم عليهم بالاعدام لاتهمم بالخيانة العظمى والشروع في القتل . وحكم على الستة الآخرين بأحكام بالسجن تتراوح بين عشرة أعوام وعشرين عاما . سوف يذكر أن هؤلاء الوطنيين قد اتهموا بالتآمر مع أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي في التخطيط للهجوم على بنك في ضاحية بريتوريا البيضاء " لسيلفرتون " في كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ وأنهم تآمروا واشتركوا في غارة بالقنابل اليدوية على مركز شرطة في ترانسفال الشمالية .

واليوم ، عندما نرى أن أبناء وينات جنوب افريقيا الأبطال يعانون من البؤس في السجون الرهيبة فاننا نذكرهم ونصلي من أجلهم . ان الشنق المزمع لهؤلاء الثلاثة الذين سبق ذكرهم قد أثار ضمير الشعوب المحبة للحرية في جميع أنحاء العالم . ونياية عن شعب الهند ، فانني أود أن أبعث الى هؤلاء المناضلين الأبطال من أجل الحرية مشاعرنا الحقيقية من أجل الدعم والتضامن أثناء هلاكهم .

وهناك تطور هام آخر قد تم في الأيام الأخيرة ألا وهو الاعلان التاريخي الذي وضعه المؤتمر الوطني الافريقي في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر الماضي . وفي تلك المناسبة ، فان حركة تحرير جنوب افريقيا قد أعلنت التزامها باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ . وروتوكولها الأول لعام ١٩٧٧ بشأن المعاملة الانسانية أثناء الحرب بكل مسؤولياتها وحقوقها .

ان السيد اوليفر تامبو رئيس المؤتمر الوطني الافريقي في البيان الذي أدلى به في الاحتفال ، قال ان الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ينبغي تهنئتهما ، لأنهما قد ساعدتا على تطوير القانون بحيث يتم توسيع نطاق مفهوم النزاع العالمي المسلح بحيث يغطي حروب التحرير الوطنية ، والتي نجد فيها اذا ما استخدمنا لغة البروتوكولين (١ و ٢) " شعوبا تناضل ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي وضد النظام العنصري ممارسة لحقها في تقرير المصير " .

دعونا نسجل على وجه الخصوص هذا الاعلان الهام من جانب حركة التحرير في جنوب افريقيا الذي له أهمية تاريخية فريدة للحركة العالمية من أجل الحرية . ان هذا يعد بمثابة اخطار للأمم المتحدة وللنظام العنصري لجنوب افريقيا وللدول التي لاتزال تحاول التعاون معه بأن المناضلين من أجل الحرية في ذلك البلد لهم الحق في أن يتمتعوا بمركز أسرى الحرب . ونود أيضا أن نذكر حكومة جنوب افريقيا بأنه في ظل نفس مثل هذه الظروف ، فان الحكومة البريطانية في الهند لم توافق على أن تستمر في اجراء محاكمة ضباط الجيش الوطني الهندي ، وهذا أمر يجعلنا نتقدم بمناقشة من فوق منصة هذه الجمعية الموقرة ، باسم الانسانية ككل ، أنه ينبغي على حكومة جنوب افريقيا أن تحترم روح الاعلان الذي وضعتته حركة التحرير الافريقية وأن تمتنع عن ممارسة أعمالها اللانسانية ضد المناضلين من أجل الحرية في ذلك البلد .

ان شعب الهند لديه تعاطف قلبي خاص مع قادة شعب جنوب افريقيا الذين يعانون ويضحون

بجميعا غني سبيل كفاحهم ضد النظام العنصرى لجنوب افريقيا . وفي الشهر الماضي فقط ، فان جائزة " جواهر لال نهرو من أجل التفهم الدولي " ، هذه الجائزة القيمة ، قد منحت الى السيد نلسون منديلا في نيودلهي . وقد تم قبولها نيابة عن السيد نلسون منديلا من جانب السيد اوليفر تامبو ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي .

وعند ما تحدثت رئيسة وزراء الهند السيدة أنديرا غاندى ، في هذه المناسبة ، فقد أشادت بالسيد نلسون منديلا والمجموعات الباسلة من الشعب التي كانت تكافح خلال أعوام من أجل محاولة تحقيق حق الانسان غير القابل للتصرف في العيش في حرية وفي تشكيل مستقبله ، وقالت انه عندما يكون هناك ذكر للحرية وللكرامة الانسانية فهناك ذكر دائما لاسم السيد نلسون منديلا ، ولكنه هو نفسه تنكر عليه اليوم الحرية والكرامة في وطنه وأضافت ما يلي :

" ان عب الرجل الأبيض قد حمل لفترة طويلة على أكتاف السود والطنونين ، وان النضال من أجل الحرية يمكن قمعه عن طريق القتل والسجن والاندال ولكن فكرة الحرية لا يمكن التخلص منها ، وهناك شرارة سوف تستمر وسوف تتحول الى شعلة كبيرة في يوم ما وفي مكان ما بحيث تنير الطريق وتضيئ القلوب وتؤدي الى النجاح . ان اللون أو الوضع الاجتماعي أو الجنس ، كل هذه الامور لا يمكن أن تجعل انسانا متفوقا أو أقل شأنا ، ومهما كانت القوانين التي تقرها جنوب افريقيا لنفسها فان التاريخ لا يمكن انكاره ، وان مسيرة المستقبل لا يمكن ايقاتها ، وان الفصل العنصرى لا يمكن أن يعيش " .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعيد تأكيد دعم الهند وتضامنها مع الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا في كفاحها ضد النظام العنصرى القهرى .

ان مشروع القرار المعروض أمامنا اليوم ، انما يذكر بالقرارات السابقة للأمم المتحدة المتعلقة بالسجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، ويلاحظ بقلق شديد القمع المكثف المسلط على مناهضى الفصل العنصرى ، عن طريق احتجازهم وتعذيبهم وقتلهم ، واجراء محاكمات سياسية بمقتضى قوانين تعسفية تنص على الاعدام وغير ذلك من الأحكام اللانسانية الاخرى .

ان فقرات الديباجة التي تلي ذلك ترحب بمطالب شعب جنوب افريقيا بالافراج فورا ودون قيد أو شرط عن السيد نلسون منديلا وغيره من السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ؛ وتعترف أيضا

بأحكام البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ التي يتمتع بموجبها المناضلون من أجل الحرية في حروب التحرير الوطني بمركز أسرى الحرب .
ان مشروع القرار يتضمن منطوقه سبع فقرات غير أننا نقترح إضافة فقرة إضافة فقرة أخرى المنطوق .

فتطالب الفقرة (١) من المنطوق مرة أخرى النظام العنصرى بانها قمعه للسود وغيرهم من مناهضي الفصل العنصرى وبالأفراج عن نلسون منديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين وبالكف عن المحاكمات التي يجريها بمقتضى قوانين قمعية تعسفية وبالاعتراف بوضع أسرى الحرب للأسرى من المناضلين من أجل الحرية .

وتطلب الفقرة (٢) من المنطوق ، من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تمارس نفوذها في سبيل هذه الغاية .

وتطلب الفقرة (٣) من المنطوق ، من الأطراف في اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ وفي البروتوكولين الإضافيين ضمان احترام نظام جنوب افريقيا لهذه الاتفاقيات وللهذين البروتوكولين الإضافيين .

وتدين الفقرة (٤) الجديدة من المنطوق ، أحكام الاعدام التي صدرت على ثلاثة من المناضلين من أجل الحرية في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ . ويلى ذلك الفقرة (٥) من المنطوق ، التي تحذر نظام جنوب افريقيا العنصرى من اعدام المناضلين من أجل الحرية وغيرهم من الأشخاص المدانين بمقتضى تشريعاته القمعية .

وتطلب الفقرة (٦) من المنطوق - والتي كانت من قبل الفقرة (٥) - من جميع الحكومات ووكالات منظومة الام المتحدة أن تشجع شن حملات تضامنا مع السجناء والمحتجزين السياسيين في جنوب افريقيا . ويلى ذلك الفقرة (٧) من المنطوق التي تحث جميع الحكومات والروابط القضائية والمنظمات الاخرى والافراد على توفير مزيد من المعونة المادية والقانونية وغيرها للسجناء السياسيين والأشخاص الذين هم رهمن الإقامة الجبرية في جنوب افريقيا ولعائلاتهم .

وتطلب الفقرة الأخيرة من المنطوق ، من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى أن تواصل بمساعدة مركز مناهضة الفصل العنصرى بالأمانة العامة ، تشجيع الحملة العالمية الرامية الى الافراج عن السجناء السياسيين في جنوب افريقيا .

ان وفد بلادي يدرك أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تدرك تمام الادراك خطورة الموقف في جنوب افريقيا الذي يؤثر ليس فقط على الأغلبية السوداء في ذلك البلد البائس بل يهدد أيضا سلم وأمن العالم. ان وفد بلادي ، من ثم ، يحدوه الأمل المخلص في أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سوف تعتمد مشروع هذا القرار الهام باتفاق الرأي كما فعلت ذلك في الأعوام الماضية .

السيد رويبا (تنزانيا) (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن المشتركين في تقديم مشروع القرار يشرفني ان اقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.22 بعنوان " تقديم المساعدة الى شعب جنوب افريقيا المضطهد ، وحركة تحريره الوطني " . وبينما تأخذ ديباجة القرار علما بتصاعد كفاح التحرر في جنوب افريقيا ، تعيد التأكيد مرة اخرى على المسؤولية الخاصة المنوطة بالامم المتحدة والمجتمع الدولي تجاه شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركة تحريره الوطني .

اما الفقرة (١) من المنطوق فانها تناشد جميع الدول تقديم المساعدة الانسانية والتعليمية وغيرها من اشكال المساعدة الضرورية الى شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركة تحريره الوطني . وتكرر الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار نداءً شبيهاً موجهاً الى برنامج الامم المتحدة لمد يد المساعدة الى شعب جنوب افريقيا بما يتماشى مع تزايد احتياجات حركة كفاح التحرر . اننا نعتقد انه يمكن تحقيق ذلك بالتشاور مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

اما مضمون الفقرة ٣ من المنطوق فيرمي الى حث جميع وكالات منظومة الامم المتحدة التي لم تفعل ذلك حتى الان ، ان تمكّن حركات التحرر المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية من المشاركة في اجتماعاتها ومؤتمراتها ذات الصلة ، مع توفير الاعتمادات المالية اللازمة لهذا الغرض . وكذلك تمكين حركات التحرر المشار اليها في الفقرة ٣ من المنطوق من الابقاء على مكاتبها في نيويورك للمشاركة في مداولات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، واجهزة الامم المتحدة الاخرى ذات الصلة . ومطلوب من الجمعية ان تقرر في الفقرة الاخيرة من المنطوق استمرار توفير الاعتمادات المالية في ميزانيتها لتحقيق هذا الغرض .

ان الهدف الاساسي لمشروع القرار هذا هو ابراز دور حركات التحرر في التحرير الكامل لافريقيا . ان دور حركات التحرر كان هو دائما العامل الحاسم . وما من شك في انه لولا نجاح الكفاح المسلح بقيادة الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوى لما استقل هذا البلد . وبالفعل ، فلقد قلنا في العام الماضي ونكرر هذا العام ان نجاح الجبهة الوطنية في ساحة القتال هو الذى اجبر المتمرّد سميث على التفاوض .

ويتبع ذلك ان التحرر الكامل للجنوب الافريقي لا يمكن ان يتحقق الا اذا واصلنا تقديم المعونة لحركات التحرر الوطني . وفي هذا الشأن ، فان سوابق وهي املنا الوحيد اذا ما اردنا ان يتم تحرير ناميبيا بسرعة وفي اقرب فرصة ممكنة . وبالمثل ، فان القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا بما يؤدي الى التحرير الكامل لجنوب افريقيا سوف يتحقق بصورة اسرع اذا زدنا معونتنا لشعب جنوب افريقيا المضطهد ولحركته التحررية .

بهذه الملاحظات ، فان وفد بلادى يأمل في انه لن يصعب على الجمعية العامة اعتماد مشروع القرار هذا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والان اعطي الكلمة لممثل تونس ، لكي يقدم مشروع

القرار A/35/L.24.

السيد سليم (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : باسم المشتركين في تقديم مشروع القرار

يشرف وفد تونس ان يقدم الى الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.24 بشأن نشر المعلومات المتعلقة بالفصل العنصري . وهذا المشروع تشارك في تقديمه ٦٢ دولة . منذ سنوات عديدة ، تؤيد الجمعية العامة ضرورة ان ينشر بشكل مستمر وعلى نطاق واسع معلومات لدعم التعبئة الدولية لمناهضة الفصل العنصري .

وعلى كل المستويات ، حشد المجتمع الدولي جهوده لعزل بريتوريا عزلا اكبر ، ولتعزيز الظروف المواتية لاجلال نظام اكثر عدلا مهمل نظام الفصل العنصري ، وفقا لتطلعات اغلبية السكان ، بحيث يكون نظاما اكثر انسانية بقيامه على كرامة واحترام الانسان .

ان نشر المعلومات بشأن الفصل العنصري قد سمح بتعريف المجتمع الدولي بتعدد وخطورة الممارسات العنصرية للاقلية البيضاء ضد شعوب جنوب افريقيا وليس من قبيل المبالغة ولا شك القول بأن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري قد اعطت هذا العام بعدا ودفعة جديدة للتضامن ضد الفصل العنصري عندما شرحت للرأى العام العالمي في كل مكان وبصفة خاصة في البلدان التي لا تزال رغم كل شيء تربطها علاقات مباشرة او غير مباشرة من التعاون او المصالح المشتركة مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ، عندما شرحت له معنى واهمية نضال شعب جنوب افريقيا ضد القمع والاضطهاد والظلم .

ويجري التذكير بهذه الاعتبارات في ديباجة مشروع القرار المقدم الى الجمعية ولا سيما في الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من الديباجة .

وينس منطوق مشروع القرار على عدد من الاعمال المحددة تقوم بها اجهزة الامم المتحدة المختلفة ، ولا سيما الامانة لضمان نشر مناسب للمعلومات بشأن الفصل العنصرى ، وللمعلومات بشأن الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لتوفير الدعم والمساعدة لشعب جنوب افريقيا المناضل . ويشتمل مشروعنا على نداء* موجه الى جميع الحكومات والمنظمات لكي تقدم مساهمات سخية الى الصندوق الاستئماني الخاص لنشر المعلومات المناهضة للفصل العنصرى . ونحن نطلب اعطاء* اولوية متفرقة الى نشر المعلومات عن الفصل العنصرى وندعو الى مواصلة انتاج البرامج الاناعية الموجهة الى جنوب افريقيا . ان مثل هذه البرامج هي تشجيع قيم لشعب جنوب افريقيا في اصراره على مقاومة الفصل العنصرى . وتسمح هذه البرامج كذلك للاقلية الطاغية ان تستمع الى صوت المجتمع الدولي ، وان تعي مدى الادانة التي تنزل بها .

وفي هذا النص ، فاننا ندعو جميع الحكومات واجهزة الاعلام والمنظمات الى الرد على دعاية نظام الفصل العنصرى والى التعاون مع اللجنة الخاصة لاماطة اللثام عن أنشطة هذه المجموعات والشركات عبر الوطنية التي تشترك في هذه الدعاية .

ومن ناحية اخرى ، يشيد مشروعنا بالوكالات المتخصصة للتعاون الذى توليه الى نشر المعلومات بشأن الفصل العنصرى .

ان اعتماد هذا المشروع ، سوف يسمح من جانب بدعم العمل الذى تقوم به اللجنة الخاصة فعلا ، ومن جهة اخرى سوف يسمح بزيادة الامكانيات المتاحة لها لمزيد من توعية الرأى العام وتعبئة الطاقات المناهضة للفصل العنصرى في جميع ارجاء العالم .

تلك هي النقاط الرئيسية لهذا المشروع الذى نأمل في ان يحصل على تأييد اجماع اعضاء الجمعية العامة ، الذين سيثبتون بذلك تضامنهم والتزامهم بالنضال من اجل القضاء* على الفصل العنصرى بطريقة سلمية في الاساس .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والان ، اعطي الكلمة الى ممثل بربادوس لكي يقدم

مشروع القرار A/35/L.25 .

السيد مايكوك (بربادوس) (الكلمة بالانكليزية) : بوصفي رئيسا للجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية ضد الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية ، يشرفني ويسعدني أن أقدم الى الجمعية العامة نيابة عن أكثر من ستين دولة تشارك في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.25 ، هذا المشروع والمعنون " الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية " .

وأود أن أذكر هنا أن اللجنة المختصة قد شكلت من جانب الجمعية العامة بمقتضى القرار ٦ / ٣١ (واو) بتاريخ ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ . ولقد طالب هذا القرار ضمن أمور أخرى ، باعداد مشروع اعلان بشأن الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية ، واتخاذ خطوات تمهيدية نحو صياغة اتفاقية دولية ضد الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية .

وربما يتذكر المندوبون أيضا أن الجمعية العامة في قرارها ١٠٥ / ٣٢ (ميم) بتاريخ ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ ، قد اعتمدت وأعلنت الاعلان الدولي ضد الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية ، وطلبت من اللجنة المختصة أن تصغ اتفاقية دولية ضد الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية .

وفي الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة فان اللجنة المختصة تقدمت بتقرير عن تقدم العمل ، وقدمت أول مشروع للاتفاقية يتكون من (٩) فقرات للدياجة و (٢٣) مادة . وفي نفس الوقت كانت هناك (٥) مواد عجزت اللجنة المختصة عن التوصل الى اتفاق بشأنها . ووفقا لذلك فان الجمعية العامة في القرار ١٨٣ / ٣٣ (نون) بتاريخ ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ طلبت من اللجنة المختصة أن تواصل عملها بهدف استكمال مشروع الاتفاقية خلال ١٩٧٩ .

وفي الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، فان اللجنة المختصة أفادت بتقدم ندى مفزى في التوصل الى اتفاق بشأن جميع المواد باستثناء مادة واحدة في مشروع الاتفاقية . وفي ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ ، فان الجمعية العامة قد مدت ولاية اللجنة المختصة بالقرار ٩٣ / ٣٤ (نون) . وكما أوضح المقرر عند تقديمه لتقرير اللجنة المختصة ، فان اللجنة قد ركزت عنايتها على جوانب مشروع الاتفاقية التي لم يتم التوصل الى اتفاق بشأنها ألا وهي الخاصة بالمادة (١٠) . ومن المؤسف فان اللجنة المختصة لم تنجح في جهودها للتوفيق بين الآراء المختلفة بشأن المادة (١٠)

المشار إليها . وقد أصبح من الواضح بطريقة متزايدة أن المسائل التي طرحت بشأن هذه المادة تتطلب مفاوضات دقيقة ومتعددة للتوصل الى حل مقبول .

وفي نفس الوقت ، فإن اللجنة المخصصة قد شعرت بقلق متزايد ازاء التصاعد الأخير في الاتصالات الرياضية والعلاقات مع جنوب افريقيا ، وهي ترى أنه أصبح من الملحّ الاسراع في التوصل الى صيغة نهائية لمشروع الاتفاقية .

وبما أن مشروع القرار A/35/L.25 واضح تماما ، فسأمتنع عن التعقيب على كل فقرة على حدة . وأود مع ذلك أن استرعي الانتباه على وجه الخصوص الى الفقرتين (٤ و ٥) من الديباجة اللتين تعبران عن القلق ازاء قيام عدد من الأجهزة الرياضية باستمرار التبادل مع جنوب افريقيا وازاء المحاولات من جانب بعض اللجان الرياضية الوطنية والدولية لاعادة السماح بالعضوية لاتحادات جنوب افريقيا في المنظمات الرياضية التي منعت منها من قبل . ان فشل بعض الحكومات في محاولة منع هذه التطورات أو حتى التقليل منها ، يعد مصدر قلق للجنة . وأود أيضا أن أسترعي انتباه الجمعية العامة بشكل محدد الى الفقرات (٣ ، ٤ ، ٥ و ٧) من المنطوق .

ان الفقرة (٣) من المنطوق تطلب من اللجنة المخصصة أن تواصل عملها بغية تقديم مشروع الاتفاقية في الدورة السادسة والثلاثين .

والفقرة (٤) من المنطوق ترخص للجنة المخصصة بأن توسع من نطاق مشاوراتها بشكل ملائم . وفي هذا الصدد أود أن أبلغ الجمعية أن اللجنة المخصصة قد استضافت وفدا من المجلس الأعلى للألعاب الرياضية في افريقيا في أيلول / سبتمبر ، وأن المجلس قد دعا مندوبا من اللجنة المخصصة ليحضر اجتماع لجنته التنفيذية في فريتاون من ١٧ الى ٢٠ كانون الأول / ديسمبر .

وتستهدف الفقرة (٥) من المنطوق مزيدا من عزل جنوب افريقيا بالنسبة للأحداث الرياضية ، وذلك بمطالبة وسائل الاعلام بأن تمتنع من تغطية أو اتاحة النشر للتبادلات الرياضية مع جنوب افريقيا .

ان الفقرة (٧) من المنطوق تطلب من الأمين العام أن يطلب من الدول الأعضاء التقدم بملاحظات ووجهات نظرها بشأن الصيغة المنقحة للاتفاقية الدولية ضد الفصل العنصري حتى ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨١ .

ومن المتوقع أن ردود فعل الدول الأعضاء ، سوف تساعد اللجنة المخصصة في عملها فيما لو مدت ولايتها مرة أخرى .
وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار ، فإني أدعو السادة المندوبين الى أن يعتمدوا مشروع القرار A/35/L.25 بالاجماع .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو السيد مندوب الفلبين لتقديم مشروع القرار

• A/35/L.26

السيد يانجو (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : انه لشرف لي أن أقدم للجمعية العامة مشروع القرار A/35/L.26 المعنون " النساء والأطفال في ظل الفصل العنصرى " ، وقد شارك ٧٢ وفدا في تقديمه بما في ذلك وفد بلادي .

ومن الواضح أن الفصل العنصرى يزيل الصبغة الانسانية ولا يزال يزيلها عن الشعب الأسود في جنوب افريقيا بحرمانه من حقوقه غير القابلة للتصرف ومن كرامته . ان أثر الفصل العنصرى والعنصرية كان مدمرا للرجل والمرأة على السواء في جنوب افريقيا . ولكن هناك بعدا جوهريا لأثر الفصل العنصرى على النساء والأطفال لأنهم أكثر تأثرا به .

ان الفصل العنصرى مدمر بالنسبة الى النساء ، بما له من أثر تمييزى مزدوج ضدهن :
أولا ، لأنهن افريقيات ، وثانيا لأنهن تابعات للرجال وبالتالي يعتبرن أدنى مرتبة منهم . وحتى النساء العاملات يعانين من التفرقة لأنه لا يتاح لهن الا العمل الرخيص . ومن أنماط الحياة الأسرية الشائعة ، أن يرحل الرجال سعيا وراء العمل تاركين النساء والأطفال في المنزل . ومعظم الأزواج لا يرسلون مالا كافيا للاعاشة وتضطر النساء في معظم الأحيان الى الكفاح ليس فقط من أجل بقائهن على قيد الحياة ولكن أيضا من أجل أطفالهن وذلك في ظروف سيئة للغاية .

ان الفصل العنصرى مدمر بالمثل بالنسبة للأطفال ، ولقد قيل انه بمثابة الابادة الجماعية لهم . وقد قدمت الاستقصاءات الاحصائية التالية : أولا ، ان حوالي ٢٠٠ من كل ١٠٠٠ طفل افريقي يموتون في مرحلة الطفولة المبكرة بالمقارنة بعشرين طفلا من كل ١٠٠٠ من الأطفال .

البيض . ثانيا ، في المناطق الريفية فان ٣٠ الى ٥٠ في المائة من الأطفال الافريقيين يموتون قبل أن يبلغوا سن الخامسة . ثالثا ، في ١٩٧٩ ، فان ثلثي الأطفال الافريقيين في المدارس كانوا مصابين بالسل . رابعا ، ان ثلاثة من كل خمسة من اللاجئين في جنوب افريقيا هم من الأطفال وأن أغلبهم يعيشون في معسكرات المعدمين أو في مدن البلاستيك .

هناك حقائق عديدة تدل على مدى معاناة الأطفال وأتتهم مازالوا يعانون بسبب الفصل العنصرى ومن غير المتصور أن يكـون هؤلاء الصغار هم أنفسهم الذين سيصبحون في المستقبل الطليعة والقادة لبلد هم .

ولقد أصبح المجتمع الدولي أكثر وعيا بمحنة النساء والأطفال في ظل الفصل العنصرى ، ونتيجة لذلك فقد اتخذ جميع الخطوات الممكنة للتخفيف من الموقف الحالي التعس .

وفي كل مجال من مجالات الصحة والتعليم والعلاقات الأسرية فانهم محرومون من حقهم في حياة طبيعية . وفي رأينا ان الطريقة الوحيدة لانقاذهم من محتهم هذه القضاء التام والنهائي على الفصل العنصرى . ومما يسعدنا ويشجعنا في هذا المجال العمل الذى يستحق الثناء والذى تضطلع به لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وفريقها الخاص المعنى بالنساء والأطفال . ويجب الاعتراف أيضا بالجهود التى بذلت في اطار الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمرأة والطفل ، والمؤتمر العالمى لعقد الأمم المتحدة للمرأة .

وفي هذا الاطار نتقدم بمشروع القرار A/35/L.26 . ان مشروع القرار هذا يعترف بالكفاح البطولي الذى تخوضه المرأة السوداء من أجل الحصول على حقوقها الثابتة في أراضيها وفي مواردنا وفي التمتع بالكرامة والشرف وأخيرا بالتححرر الوطنى .

ان مشروع القرار في خطوطه العريضة يشير الى التأييد المعطى لاعلان وتوصيات الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمرأة والفصل العنصرى ، والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر العالمى لعقد الأمم المتحدة للمرأة والتي تم استعراض اهتمام الحكومات والمنظمات اليها . كما يتضمن مشروع القرار نداء الى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، والحكومات ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات الاقليمية المشتركة بين الحكومات ، والجماعات النسائية والمناهضة للفصل العنصرى ، والمنظمات غير الحكومية لاعطاء الأولوية القصوى لمسألة تدابير تقديم المساعدة الى المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا خلال النصف الثانى من عقد الأمم المتحدة للمرأة .

كما يتضمن مشروع القرار نداء الى جميع الحكومات والمنظمات كي تدعم شتى مشاريع حركات التحرر الوطنى ودول المواجهة التى ترمى الى مساعدة اللاجئين من النساء والأطفال من جنوب افريقيا وناميبيا .

والمقتضى مشروع القرار تطلب الجمعية العامة من لجنة حقوق الانسان التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال في جنوب افريقيا . كما يطلب من اللجنة الخاصة وفرقة العمل المعنية بالنساء والأطفال التابعة لها القيام أولا : بتعزيز ورصد تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر العالمى لعقد الأمم المتحدة للمرأة ؛ ثانيا : التعريف بمحنة النساء والأطفال في ظل الفصل العنصرى وكفاحهم من أجل التحرير ؛ ثالثا : تشجيع عقد مؤتمرات وطنية واقليمية ودولية معنية بالنساء والأطفال في ظل الفصل العنصرى ، والاشترك في رعاية هذه المؤتمرات حسب الاقتضاء .

وآخذين في الاعتبار هذه الأهداف المحددة يأمل متبنو مشروع القرار A/35/L.26 أن يحظى بالموافقة الجماعية للجمعية العامة . ويجب ألا ننسى ان ضحايا الفصل العنصرى وخاصة النساء والأطفال قد علّقوا علينا ، نحن الحاضرين هنا ، آمالهم وتطلعاتهم في حياة أفضل ووجود أكثر انسانية يختلف عن الظروف المؤسفة للغاية التي يعيشون في ظلها الآن .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآآن أعطي الكلمة للسيد ممثل السنغال لتقدم مشروع القرار A/35/L.28 .

السيد كامارا (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : يشرفني أن أقدم للجمعية العامة باسم ٥٣ دولة من بينها السنغال ، مشروع القرار A/35/L.28 بعنوان " برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى " .

ان سياسة الفصل العنصرى هي محل ادانة وشجب اجماعي من قبل المجتمع الدولي . وجميع الدول المحبة للسلام والحرية في العالم لا يسعها الا أن تشعر بالارتياح ازاء هذه الحقيقة . كما انها ترحب بالعمل الفعال على الصعيد الدولي الذى تضطلع به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التي يرأسها ، بكفاءة وتفان ، السفير كلارك من نيجيريا .

ويكفي كي نقتنع بالعمل القيم الذى تضطلع به هذه اللجنة أن ننظر في التقارير المؤثقة التي تقدم سنة بعد أخرى بشأن عملها على الصعيد العالمي لحشد الجهود ضد الفصل العنصرى . ان الاجراءات التي تطالب بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى تبدو لنا ، من أوجه عديدة ، أساسية للقضاء على هذه الآفة ، ويجب أن تنفذ بفعالية تحقيقا لهذا الغرض . كذلك يبدو لنا من المهم بمكان أن نشجع اللجنة على الاضطلاع بعملها خاصة في مهمتها لتعزيز الكفاح المشروع لحركات التحرر الوطني في جنوب افريقيا عن طريق اجراء دولي فعال .

ان متبني مشروع القرار A/35/L.28 يعتبرون ان الكفاح التحررى في الجنوب الافريقي قد دخل مرحلة حاسمة تتطلب اهتمام وتعاطف المجتمع الدولي بأسره . وهم يقدرون أهمية المهمة التي يجب أن توكلها الجمعية العامة للجنة الخاصة حتى تمكّنها بصورة مستمرة من مواصلة عملها

في حشد الرأي العام العالمي ، وفي تأمين التعاون مع حركات التحرر في الجنوب الافريقي المعترف بها من جانب منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة .

ومثل هذا العمل يجب أن يؤدي الى زيادة عزلة نظام جنوب افريقيا على الصعيد الدولي حتى يرغم على احترام القرارات المتكررة للجمعية العامة فيما يتعلق بالموضوع قيد البحث .

ويمثل هذا التفويض فان اللجنة الخاصة يمكنها أن تعمل على تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالفصل العنصرى كما انها يمكنها أن تشجع على تنظيم حملات دولية ضد الفصل العنصرى ، وعلى اتخاذ كافة الاجراءات الأخرى التي تدخل في اطار برنامج عملها ، كما تم تعريفه في مشروع القرار المعروض علينا .

لكل هذه الأسباب أسمح لنفسي بأن أوصي الجمعية العامة باعتماد هذا النص نيابة عن المتبنين لمشروع القرار .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أعطي الكلمة لممثل السويد الذى سيقدم

مشروع القرار A/35/L.32 .

السيد ثونبرغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : باسم مقدمي مشروع القرار، فان وفد بلادى يشرفه تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.32 .

وخلال دوراتها الأربع السابقة ، فان الجمعية العامة قد اعتمدت بأغلبية ساحقة القرارات ٦ / ٣١ (كاف) و ١٠٥ / ٣٢ (سين) و ١٨٣ / ٣٣ (سين) و ٩٣ / ٣٤ (فا) على التوالي ، والتي حثت فيها مجلس الأمن على أن يبحث اتخاذ خطوات لتحقيق إيقاف أى مزيد من الاستثمار والقروض المالية المقدمة لجنوب افريقيا . واننا نأسف مع ذلك ، ان مجلس الأمن رغم تناوله لقضية جنوب افريقيا ، فانه حتى الآن لم يتمكن من التوصل الى اتفاق بشأن خطوات لايقاف أى مزيد من الاستثمارات الاجنبية والقروض المالية .

ومنذ اعتمدت الجمعية قرارها في العام الماضي ، فان الأسباب لاتخاذ هذه الخطوات فسي هذا الاتجاه قد أصبحت أكثر الحاحا . ان خفض تدفق رأس المال للاستثمار ولأغراض اخرى السى جنوب افريقيا سيكون أداة فعالة للضغط على نظام جنوب افريقيا لتغيير سياساته العنصرية والعدوانية ، ومن بين امور اخرى سيجعل من الصعب على هذه الدولة أن تحقق طموحاتها والزيادة المطلقة فسي قدرتها العسكرية والنووية واحتياطي طاقتها لمواجهة الضغط الداخلي والدولي . ولذلك ، فان مقدمي مشروع القرار يجدون أنه من الملح تعزيز الجهود الرامية للقضاء على تدفق الموارد الى جنوب افريقيا لأغراض الاستثمار .

ان بعض البلدان قد تجد أن نطاق مشروع القرار محدود للغاية ومع ذلك كما كانت الحالة في الأعوام الماضية ، فان مقدمي المشروع قد صاغوا العنصر التنفيذي للقرار بحيث يجعل من اليسير على أكبر عدد من الدول ، أن يصوت لصالحه . ان الدعم الأوسع مدى لهذا النوع من العمل ، سوف يكون اشارة واضحة لجنوب افريقيا أن المجتمع الدولي ككل يعارض تماما سياستها القائمة على الفصل العنصرى .

ان مشروع القرار الذى نقدمه الآن ، ينبغى أن نراه كعنصر في جهد عالمي مشترك واسع لانهاء سياسات الفصل العنصرى ، وبهذه الروح فاننا نتقدم به ونوصي باعتماده من جانب الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن السيد ممثل فنلندا لتقديم مشروع القرار

السيد باستينين (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : يقع على الأمم المتحدة بمقتضى الميثاق ، التزام واضح بالعمل على القضاء التام على سياسة الفصل العنصرى . وحتى يتحقق هذا الهدف ، فان على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه للتخفيف من الآلام التي تسببها هذه السياسة ولمساعدة ضحايا الفصل العنصرى .

ان هذا هو الهدف الأساسى من صندوق الأمم المتحدة الائتماني لجنوب افريقيا والذي أقامته الجمعية العامة في عام ١٩٦٥ . وكما ورد في تقرير الأمين العام ، فان الصندوق يعطي منحاً للمنظمات التطوعية ولحكومات البلدان التي تستضيف اللاجئين من جنوب افريقيا ، ولالأجهزة المناسبة الاخرى لتحقيق الأهداف الآتية : أولاً ، المساعدة القانونية للأشخاص المضطهدين نتيجة للتشريع التمييزى والقمعى في جنوب افريقيا . ثانياً ، اغاثة هؤلاء الأشخاص ومن يعولونهم . ثالثاً ، تعليم هؤلاء الأشخاص ومن يعولونهم . رابعاً ، اغاثة اللاجئين من جنوب افريقيا . خامساً ، اغاثة ومساعدة الأشخاص المضطهدين في ظل التشريع القمعى والتمييزى في ناميبيا .

وبالنظر الى الوضع المتزايد الصعوبة لمعارضى الفصل العنصرى ، فان الحاجة الى المساعدة التي يوفرها الصندوق الائتماني ، أصبحت مطلوبة أكثر من أى وقت مضى . ولحسن الحظ فان الزيادة في الاشتراكات في الصندوق في السنوات الأخيرة تثبت التضامن الدولي المتزايد مع ضحايا الفصل العنصرى . ومع ذلك ، فان هناك حاجة الى اسهامات أكبر للوفاء بالمتطلبات المتزايدة .

وعلى أساس هذه الخلفية يشرفني أن أقدم مشروع القرار I.33 باسم مقدميه . ويشتمل مشروع القرار على نداء للتقدم باسهامات سخية الى الصندوق الائتماني والى الوكالات التطوعية المعنية . ويشق مقدم مشروع القرار في أن هذا النداء سوف يلقى رداً ايجابياً . وبالإضافة الى ذلك . فاننا نعتقد أن الجمعية العامة ستثبت من جديد تضامنها مع ضحايا الفصل العنصرى باعتماد هذا المشروع بالاجماع .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وهكذا نختم تقديم مشروعات القرارات الواردة تحت البند ٢٨ من جدول الأعمال . ولما كان الكثير من هذه المشروعات آثار مالية وادارية ، فان التصويت عليها سيتم بعد تلقينا لتقرير اللجنة الخامسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

A/35/PV.85